

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الاربعون

أديس أبابا، إثيوبيا، 20 يناير – 3 فبراير 2022

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1329(XL)

تقرير الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية



معلومات مستكملة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

I. مقدمة

1. يشمل هذا التقرير الفترة التي سبقت انعقاد الدورة العادية الخامسة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ويقدم نظرة عامة عن التطورات والاتجاهات في تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما أنه يتناول أنشطة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويسلط الضوء على التقدم المحرز نحو بدء تداولاً مجدياً من الناحية التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحدد أيضاً التقدم المحرز في مفاوضات المرحلة الثانية ويقدم تحديثاً للجوانب التشغيلية للأمانة العامة في جعلها تعمل بكامل طاقتها واستقلاليتها وفعاليتها في أداء واجباتها.
2. ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام: يتناول القسم الأول الوضع الحالي للتوقيع والتصديق على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ("الاتفاقية")؛ ويتناول القسم الثاني حالة المفاوضات المتعلقة؛ ويتعلق القسم الثالث بحالة التنفيذ بينما يتناول القسم الرابع المسائل المتعلقة بالمشاركة الحكومية الدولية ومشاركة القطاع الخاص؛ ويقدم القسم الخامس توصيات كوسيلة للمضي قدماً لبناء واستدامة القوة الدافعة من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- القسم الأول: الحالة الراهنة للتوقعات والتصديقات على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
3. حتى الآن، تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل 54 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي باستثناء دولة واحدة من الأعضاء لم توقع بعد وهي إريتريا. وأربعين (40) دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تعد أيضاً دول أطراف في الاتفاقية بحكم ودائعها لصكوك التصديق على الاتفاقية، مما يدل على إرادة سياسية لا غبار عليها لتحقيق التكامل السوقي في أفريقيا. دأبت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الدعوة وكسب التأييد من أجل التوقيع والتصديق على الاتفاقية بنسبة 100%.

4. ومن ثمّ، فبالتوازي مع الخطوات السياسية التي نتخذها لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية، نحث المجلس التنفيذي على تقديم التوصيات التالية إلى قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي:

- a. إشراك دولة إريتريا في التوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- b. حث الأعضاء المؤسسين للاتحادات الجمركية الذين قدموا جداولهم بشكل جماعي كجزء من المجموعات الإقليمية على التصديق على صكوك التصديق على الاتفاق وإيداعها قبل موعد محدد؛
- c. الإشادة بسعادة محمود يوسف لقيادته بصفته رئيس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- d. حث الأمانة على إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي لم تصدق بعد وتودع صكوك تصديقها على الاتفاقية، بما في ذلك تنظيم بعثات لإشراك هذه البلدان.

القسم الثاني: حالة المفاوضات

قواعد المنشأ والنفاد إلى الأسواق

5. فيما يتعلق بالتجارة في السلع، تعهدت بلداننا مجتمعة بتحرير جميع التداولات التجارية إلى حد كبير عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية على 97% من الخطوط التعريفية - في غضون فترة زمنية محددة. أما النسبة المتبقية البالغة 3% من الخطوط التعريفية - وهي في الواقع قائمة الاستبعاد - تتمثل في المنتجات التي لن يُقترح تخفيض التعريفات عليها. وحتى الآن، قدمت 43 دولة والتي تمثل 78% من أعضاء الاتحاد الأفريقي عروضها التعريفية. نتلقى عروضاً تعريفية من 4 اتحادات جمركية متمثلين في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومجموعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية. تشكل هذه الاتحادات الجمركية الأربعة معاً أكثر من ثلثي جميع العروض المقدمة.

6. ووفقاً للولاية التي أسندتها مجلس الوزراء إليها، تواصل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية العمل على التحقق التقني من العروض المقدمة لضمان امتثالها للطرانق التي اعتمدها الدورة العادية التاسعة والعشرون لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. كما تواصل الأمانة أيضاً تقديم الدعم التقني وبناء القدرات من أجل إعداد عروض التعريفات الجمركية وتقديمها. حسب الاقتضاء، يُقدّم الدعم التقني وبناء القدرات إلى الدول الأعضاء لضمان الامتثال لطرانق التفاوض في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تواصل الأمانة أيضاً المتابعة مع الدول الأطراف والدول الأعضاء لتقديم عروضهم التعريفية.

7. وفي اجتماعهم السابع المعقود في أكرا، غانا، في 10 أكتوبر 2021، وافق مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة على توجيه وزارتي يهدف إلى ضمان تنفيذ قرار جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن بدء التجارة التفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المقرر أن يسمح التوجيه الوزاري ببدء التجارة التفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بناءً على الـ 28 عرضاً

التي تم التحقق منها فنياً¹ والتي تفي بالحد الأدنى الذي يبلغ 90% من البنود التعريفية فضلاً عن العروض الأخرى التي سوف تفي بحد الـ 90% في مرحلة لاحقة.

8. فيما يتعلق بمفاوضات قواعد المنشأ، تم الاتفاق على نحو 87% من الخطوط التعريفية. وفي الاجتماع السابع لمجلس الوزراء، أيد وزراء التجارة التطبيق المؤقت لقواعد المنشأ في النظم التجارية القائمة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، ريثما يتم اعتماد جميع المسائل المتعلقة في مفاوضات قواعد المنشأ، تمشياً مع المادة 42 (3) من الملحق 2 لبروتوكول التجارة في السلع. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تضع مبادئ توجيهية لهذا التطبيق.

9. وفقاً لما تقررته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة، سيتم تطبيق جداول الامتيازات الجمركية التي اعتمدها الوزراء مؤقتاً، منتظرين اعتماد الجداول النهائية للامتيازات الجمركية من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وفقاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والطرانق المعتمدة.

10. لذلك نحث المجلس التنفيذي على أن يأخذ في الاعتبار التوصيات التالية إلى المؤتمر:

a. تأييد التوجيه الوزاري بشأن تطبيق الجداول المؤقتة للامتيازات الجمركية من أجل ضمان التطبيق المؤقت للعروض الجمركية على الدول الأعضاء التسعة والعشرين، منتظرة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة في جداول امتياز التعريفية الجمركية.

b. دعوة الدول الأطراف وغير الأطراف والاتحادات الجمركية التي لم تقدم بعد عروضها الأولية إلى القيام بذلك بشكل عاجل، تمشياً مع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

c. حث جميع الدول الأطراف على إنهاء المفاوضات الثنائية حول السلع الحساسة وقائمة الاستثناءات لتقديم الجداول النهائية للامتيازات التعريفية على النحو المطلوب في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

التجارة والخدمات

11. فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، حدث تقدم كبير في تنفيذ أهداف بروتوكول التجارة في الخدمات. حتى الآن، تلقت الأمانة العامة 46 تقريراً أولياً من الدول الأطراف وغير الأطراف، تشمل القطاعات الخمسة ذات الأولوية، وهما: قطاعات الأعمال والاتصالات والمالية والسياحة والنقل. قدمت بعض الدول الأطراف وغير الأطراف، لا سيما المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومجموعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عروضاً موحدة كجزء من هذه العملية.

12. تم إنشاء لجنة التجارة في الخدمات للاضطلاع بالعمل الفني المطلوب لتحقيق الأهداف في إطار بروتوكول التجارة في الخدمات. في الاجتماع الأول للجنة التجارة في الخدمات، اعتمدت اللجنة اختصاصاتها (ToR)

¹ لفظ للتذكرة، تم بالفعل التصديق على العروض المقدمة من البلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، والمغرب، وسيشيل، وزامبيا، والجابون، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو، وغينيا الإستوائية، وبنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

وأوصت بخمس (5) لجان فرعية (اللجنة الفرعية المعنية بالالتزامات المحددة ((SCSC؛ اللجنة الفرعية المعنية بالأطر التنظيمية ((SCRF؛ سيتم إنشاء لجنة الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية ((SCMPRQ؛ اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة في القضايا المتعلقة بالخدمات واللجنة الفرعية المعنية بقواعد التجارة في الخدمات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) للمساعدة في عملها. وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، مما مكن بعض هذه اللجان الفرعية من الانعقاد طوال العام.

13. وفي عام 2021، كان هناك إجمالي تسعة (9) اجتماعات للجنة الفرعية حيث عقدت دورات بناء القدرات لتجهيز المفاوضين في مجال التجارة في الخدمات من الناحية الفنية، وتم اعتمادها اختصاصاتها، فضلاً عن النظر في الوثائق الفنية وتقديمها إلى لجنة التجارة في الخدمات لمزيد من النظر. كان هناك أيضاً إجمالي خمسة (5) اجتماعات للجنة التجارة في الخدمات، حيث تم النظر في الوثائق من قبل اللجان الفرعية وتم تقديمها إلى كبار المسؤولين التجاريين ولمجلس الوزراء للحصول على الاعتماد. بدأت المفاوضات بشأن العروض المقدمة في القطاعات الخمسة ذات الأولوية (خدمات الأعمال، والاتصالات، والخدمات المالية، والسياحة، والنقل) رسمياً أيضاً في لجنة التجارة في الخدمات، وتم إجراؤها على وجه التحديد في أربع (4) جلسات مخصصة حيث تبادلت الدول الأطراف وغير الأطراف الطلبات والردود على الطلبات على جميع العروض المقدمة. بحلول ديسمبر 2021، قدمت 46 دولة من الدول الأطراف وغير الأطراف عروضاً في القطاعات الخمسة ذات الأولوية والقسم الأفقي.

14. لمساعدة الدول الأطراف وغير الأطراف على تنقيح العروض المحسنة التي تتوافق مع بروتوكول التجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية لمفاوضات الخدمات بموجب بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات (إرشادات التفاوض)، أجرت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحليلاً من جميع العروض المقدمة من قبل الدول الأطراف وغير الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الأمانة الدول الأطراف وغير الأطراف في وضع منهجية تحقق لاستخدامها في التحقق من الجداول الزمنية النهائية للالتزامات محددة بموجب بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات. ستواصل الأمانة إعداد تقارير التحقق من الجداول الزمنية المقدمة للالتزامات المحددة.

15. لذلك نحث المجلس التنفيذي على تقديم التوصيات التالية إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

a. توجيه مجلس الوزراء إلى اختتام المفاوضات بشأن جداول الالتزامات المحددة في القطاعات الخمسة ذات الأولوية للمصادقة عليها في الاجتماع المقبل لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات؛

b. توجيه مجلس الوزراء ببدء المفاوضات في قطاعات الخدمات المتبقية بحلول يوليو 2022 والانتهاء من المفاوضات بحلول ديسمبر 2023.

c. الموافقة على المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن الأطر التنظيمية في عناصر للتفاوض بشأن وثيقة إطارية بشأن التعاون التنظيمي بموجب بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات؛

d. توجيه مجلس الوزراء بالتعجيل بإكمال جميع المسائل المعقدة في قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية من حيث صلتها بوضع الأطر التنظيمية بحلول أكتوبر 2023؛

مفاوضات المرحلة الثانية

16. تمر مفاوضات المرحلة الثانية بمراحل مختلفة: في الثالث من مايو 2021، أنشأ مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المسؤولين عن التجارة لجان المرحلة الثانية لتيسير المفاوضات بشأن بروتوكولات الاستثمار، وسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والمرأة والشباب في التجارة.

بروتوكول التجارة الرقمية

17. في فبراير 2019، وجه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بتضمين التجارة الإلكترونية أو التجارة الرقمية في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المفاوضات إلى وضع بروتوكول للتجارة الرقمية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

18. أنشأ مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، خلال اجتماعه الخامس الذي عقد في 3 مايو 2021 في أكرا، غانا، لجنة التجارة الرقمية لتسهيل مفاوضات التجارة الرقمية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. مع العلم أن اللجنة لم تعقد اجتماعها الافتتاحي بعد.

19. في 9 نوفمبر 2021، قامت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتيسير جلسة افتراضية لتبادل الأفكار تهدف إلى تحديد وتوضيح القضايا المحتملة للنظر فيها عند وضع بروتوكول التجارة الرقمية، تعزيزاً لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. جمعت الجلسة وكالات الاقتصاد الرقمي ذات الصلة وواضعي السياسات لمناقشة وتبادل تجاربهم وخبراتهم في الاقتصاد الرقمي والمسائل ذات الصلة بهدف رئيسي وهو تحديد قضايا موضوعية محددة لإدراجها في بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. نظرت الجلسة في القضايا ذات الصلة بوضع بروتوكول قادر على النهوض بأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحقيقها، وتمكين الدول الأطراف وغير الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إزالة الحواجز التي تحول دون الاستفادة من فوائد التجارة الرقمية.

20. بالإضافة إلى ذلك، شاركت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في العديد من الاجتماعات المتعلقة بالتجارة الرقمية التي عُقدت على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. حيث كان الهدف من مشاركة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو إطلاع المشاركين على نظرة عامة ومستجدات بشأن مفاوضات التجارة الرقمية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

بروتوكول الاستثمار

21. بدأت الأنشطة الرامية إلى وضع بروتوكول الاستثمار وأنشأ مجلس الوزراء لجنة الاستثمار في عام 2021.

قامت اللجنة بتحديد واعتماد اختصاصاتها، والأهم من ذلك طرائق التفاوض والمبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن بروتوكول الاستثمار. وعقدت لجنة الاستثمار اجتماعين في عام 2021.

22. وبالإضافة إلى ذلك، قامت أمانة منطقة اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية بتيسير أنشطة بناء القدرات، وتعهيدات أصحاب المصلحة الإقليميين لتلقي الآراء بشأن القضايا المحتملة لإدراجها في البروتوكول. وأجريت مناقشات مع لجنة الاستثمار لتحديد العناصر الرئيسية ومجالات التركيز الممكنة للمفاوضات تمشياً مع احتياجات الدول الأطراف، مع الاستفادة في الوقت نفسه من المبادرات والتطورات في الجماعات الاقتصادية القارية والإقليمية للدول الأطراف.

23. تم تشكيل فرقة عمل معنية بوضع مشروع النسخة الأولية لبروتوكول الاستثمار. وضعت الفرقة مشروع النسخة الأولية للبروتوكول استناداً إلى مشاركات أصحاب المصلحة التي كانت قائمة في السابق فيما يتعلق بحماية الاستثمار، والتزامات المستثمرين، ومنع المنازعات المتعلقة بالاستثمار وحلها، وأهداف الاستثمار المستدام الأوسع نطاقاً. كما استندت إلى تحليل الأوضاع الذي أجري بشأن معاهدات الاستثمار في أفريقيا، ومدخلات من المشاورات والمناقشات الإقليمية المقدمة خلال الاجتماع الأول للجنة الاستثمار. تهدف النسخة الأولية إلى تحقيق الأهداف المبينة في "طرائق ومبادئ التفاوض بشأن بروتوكول الاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

24. نظرت لجنة الاستثمار في مشروع النسخة الأولية لبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتبادلت الآراء وقدمت تعليقات أولية وانطباعات أولية عن الديباجة والفصل الأول، الذي يغطي الأحكام العامة (التعريف، والهدف، ونطاق التطبيق، والحرمان من الفوائد، والعلاقة بالاستثمار الدولي للاتفاقيات). ولاحظت اللجنة أن المفاوضات المتعلقة ببروتوكول الاستثمار لا يمكن أن تنتهي بحلول 31 ديسمبر 2021، ولذلك عرضت اللجنة الحاجة إلى تمديد الموعد النهائي لاختتام المفاوضات المتعلقة ببروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

بروتوكول حقوق الملكية الفكرية

25. تم إنشاء لجنة حقوق الملكية الفكرية واعتماد اختصاصاتها من قبل مجلس الوزراء في عام 2021 وفي أعقاب ذلك، عقدت اللجنة اجتماعها الأول ووضعت واعتمدت طرائق التفاوض والمبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن بروتوكول حقوق الملكية الفكرية. عقدت اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية اجتماعاً واحداً في عام 2021.

26. بالإضافة إلى ذلك، نظمت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أنشطة بناء القدرات لتعزيز فهم أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية بشأن القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. كما أجرت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دراسة لأوضاع حالة حقوق الملكية الفكرية في أفريقيا والتي تم تقديمها في اجتماع اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية وتداولها أعضاء اللجنة.

بروتوكول المرأة والشباب في التجارة

27. التزم مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته الاستثنائية الثالثة عشرة (13) التي عقدت في ديسمبر 2020 ، بتوسيع الشمول في عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال التدخلات التي تدعم الشباب الأفارقة والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دمج التجار غير الرسميين عبر الحدود في الاقتصاد الرسمي من خلال تنفيذ نظام التجارة المبسط.

28. تحول أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التزام التزام المؤتمر إلى إجراءات ملموسة، وبالتالي بدأت العمل الأساسي نحو التفاوض بشأن بروتوكول المرأة والشباب في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي سيمكن النساء والشباب من الاستفادة بشكل فعال من الفرص التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

29. تشارك أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، في المشاورات الوطنية وإجراء دراسات استقصائية إقليمية للحصول على آراء العديد من الشركات التي تقودها النساء لفهم القيود التي تواجهها النساء عند التجارة في القارة وتوقعاتهن. اعتباراً من ديسمبر 2021، عُقدت مشاورات في 25 دولة وما زالت المشاورات الإضافية جارية. توفر المشاورات منصة للنساء في التجارة للتعبير عن آرائهن والتعبير عن مخاوفهن وتوقعاتهن بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستتوج المشاورات بمؤتمر المرأة في التجارة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي يسعى إلى الجمع بين النساء في التجارة وأصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة التحديات المحددة التي تواجهها النساء في النفاذ إلى الأسواق في القارة والسياسات والبرامج لمعالجتها. ومن المتوقع أن تصب نتائج المؤتمر في مفاوضات بروتوكول المرأة والشباب في التجارة.

30. عملت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إشراك النساء والشباب في التجارة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة (الحكومات والممولين وشركاء التنمية) من خلال الندوات التي عُقدت في معرض التجارة البيئية الأفريقية 2021 في ديربان، جنوب أفريقيا. أنشأت الأمانة العامة معرض التجارة البيئية الأفريقية 2021 من خلال ندوة حول المرأة في التجارة تحت شعار "التجارة الشاملة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: خلق بيئة مواتية لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في التجارة" وندوة تركز على الشباب ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحت شعار "التجارة الشاملة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تسخير فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع الشباب الأفريقي ومن أجلهم". وناقشت الندوات الطرق التي يمكن بها للمرأة والشباب تسخير الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

31. حضرت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عددًا كبيرًا من المؤتمرات والندوات والدورات الرئيسية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والنساء والشباب، لنشر المعلومات مع جمهورها بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومختلف الأدوات الداعمة التي تم تطويرها لتعزيز النظام الإيكولوجي التجاري الشامل في القارة.

32. تخطط أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لعقد مؤتمر قاري بشأن المرأة في التجارة في الفترة من 8 إلى 10 مارس 2022. يمثل المؤتمر تنويجاً لجميع المشاورات الوطنية التي أجريت في عام 2021، وسيجمع بين صانعي السياسات، والمنظمين، والشركاء الإنمائيين، والنساء في التجارة، فضلاً عن الأعمال التجارية التي تقودها المرأة، لمناقشة القيود والمعوقات التي تحول أمام مشاركة المرأة في التجارة البينية الأفريقية، وتحديد فرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للأعمال التجارية التي تقودها المرأة.

33. ستواصل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزيز مشاركتها مع الشباب الأفريقي لضمان الاضطلاع بعملية تشاورية مماثلة لعملية المرأة في التجارة قبل المفاوضات.

بروتوكول المنافسة

نظمت الأمانة اجتماعين للجنة المنافسة وحلقة العمل الأولى لبناء القدرات بشأن سياسة المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وضعت اللجنة خطة عملها لعام 2022 واعتمدت خطة عمل إرشادية لتسلسل المفاوضات. كُلفت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وضع مشروع بروتوكول المنافسة بحلول مارس 2022. تقوم الأمانة حالياً بوضع بروتوكول أفريقي بشأن سياسات المنافسة. سيسمح هذا البروتوكول في نهاية المطاف بإنشاء أول لجنة أفريقية للمنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

القسم الثالث: حالة التنفيذ

بدء تشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

هيكل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

34. جدير بالذكر أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قد قرر بموجب القرار Assembly/AU/Dec.751(XXXIII) توجيه مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأجهزة السياسات ذات الصلة التابعة للاتحاد الأفريقي إلى الانتهاء من النظر في مشروع الهيكل التنظيمي، بما في ذلك المهام المناسبة للمديرين المعيّنين والعدد الكافي من الأمانة الدائمة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". وفقاً لذلك، وبعد تقديم الهيكل المذكور، أوصى المجلس التنفيذي بموجب قرار EX.CL/Dec.1126 (XXIX) إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالموافقة على هيكل المرحلة الثانية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تضم 296 موظفاً، في إطار عملية توظيف مرحلية مدتها 4 سنوات. كما وافق المجلس التنفيذي على إنشاء مرفق تسوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - وهو هيكل يتم تمويله من الفوائد المكتسبة من الاستثمارات التي يديرها مدير الصندوق (البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير). تجدر الإشارة كذلك إلى أن المجلس التنفيذي وافق على 104 وظيفة للتعيين في عام 2022، بوصفها وظائف ذات أولوية. وامتثالاً لإجراءات الاتحاد الأفريقي، أود إبلاغ معاليكم بأن الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة هذا التعيين معروضة على اللجنة الفرعية المعنية بشئون الميزانية التابعة للجنة التمثيل الدائم.

الموارد البشرية والشؤون المالية والميزانية

35. هيكل المرحلة الأولى لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد أُقر في ديسمبر 2020. يضم هذا الهيكل 31 وظيفة. وقد تم شغل ثمانية عشر من أصل واحد وثلاثين وظيفة تشمل الوظائف المشغولة، من بين وظائف أخرى، ثلاث وظائف للمديرين، وهي: مدير التجارة في السلع، ومدير التجارة في الخدمات، ومدير إدارة الموارد البشرية ومدير الشؤون المالية. تم تعيين هؤلاء المديرين على أساس التمثيل الإقليمي المتساوي وعلى أساس التكافؤ الجنساني الكامل. يمكننا الإفادة بأن 11 موظفًا قد اضطلعوا بمهامهم بالفعل، وأن 7 موظفين يتم تدريبهم. أود أن أشير إلى أن عملية التوظيف في إطار المرحلة الأولى، والتي انتهت بنسبة 60%، تأخرت من أجل الامتثال للتحسينات التي تم إدخالها على نظام التوظيف الجديد القائم على الجدارة التابع للاتحاد الأفريقي من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة التوظيف (R10) بالتالي، لم يعلن عن عدد من الوظائف الإدارية العليا إلا بمجرد أن أصبح النظام جاهزًا في مايو 2021. يسرني الآن أن أبلغ بأن تعيين ما تبقى من الوظائف الشاغرة في هيكل المرحلة الأولى تم ملئه تقريبًا.

36. فيما يتعلق بالمسائل المالية والميزانية، أود أيضاً أن أبلغكم بأن أمانة منطقة التجارة الحرة في القارات الأفريقية قد امتثلت للقرار EX.CL/Dec.1031 (الرابع والعشرين) والقرار EX.CL/Dec1057 (الخامس والعشرين)، الذي يؤكد في جملة الأمور على ضرورة التقيد الصارم بالمساءلة وآلية الرقابة الواردة في القواعد الذهبية وفي القواعد والأنظمة المالية للاتحاد الأفريقي بوجه عام. ويشمل ذلك التمهيد لنظام الساب وتطبيقه، عند تقديم التقارير المالية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب إلى أصحاب المصلحة، وتعزيز الرقابة الداخلية على تنفيذ الميزانية والالتزام الصارم بسياسة السفر في الاتحاد الأفريقي. تؤذن أجهزة السياسات بجميع النفقات المتكبدة خلال السنة. كما نجحت الأمانة العامة في تقديم ميزانيتها لعام 2022 إلى الدولة العضو امتثالاً لإرشادات الدول الأعضاء بإرفاق أي طلب من طلبات الميزانية بهيكل معتمد. تمكنت الأمانة العامة من دعم عملية مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب الرقابة الداخلية، والتي ستساعد توصيتها على تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين نظام الإدارة المالية.

العمليات الجمركية

37. تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بموجب المادة 4 على التعاون في المسائل الجمركية من أجل تنفيذ تدابير تيسير التجارة. كما يحدد الملحق 3 من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة تفاصيلاً تهدف إلى تحسين أنظمة التدفقات التجارية، وإنفاذ القوانين المنطبقة داخل الدول الأطراف، والمساعدة الإدارية المتبادلة.

38. واعترافاً بالدور الحاسم للجمارك في تحقيق أهداف وغايات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وافق الاجتماع الرابع لمجلس الوزراء على إنشاء اللجنة الأفريقية لمنطقة التجارة الحرة القارية التابعة للمديرين العاميين للجمارك. كما أنشأ مجلس الوزراء اللجنة الفرعية للتعاون الجمركي وتيسير التجارة والعبور.

39. في هذا الصدد، وتمشياً مع الحاجة إلى تعزيز تيسير التجارة والعبور والتعاون الجمركي على طول الممر، نظمت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتعاون مع حكومة توجو اجتماعاً للوزراء المسؤولين

عن التجارة ومديري العموم في الجمارك وخبراء الجمارك والتجارة في 16 و 17 سبتمبر 2021 لمناقشة مسائل تيسير التجارة والعبور والتعاون الجمركي على طول الممر.

40. وكمشروع تجريبي، تعمل الأمانة بشكل مباشر مع التجار والمشغلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة على أرض الواقع (في القطاع العام والخاص) من أجل تقييم تنفيذ مشروع ممر أبيدجان - لاغوس. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة للتجارة والنقل الإقليميين وداخل أفريقيا من خلال الربط بين المدن الأفريقية النابضة بالحياة الاقتصادية والدينامية في أبيدجان وأكرا وكوتونو ولومي ولاغوس، وهو ما يشكل أكثر من 75% من الأنشطة الاقتصادية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. سيساعد ذلك أيضاً أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نهج الممر لتعزيز برامج تيسير التجارة والعبور والتعاون الجمركي والتنفيذ الفعال الشامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ممر أبيدجان - لاغوس هو برنامج رئيسي لتنمية البنية التحتية في أفريقيا.

آلية تسوية المنازعات

41. اتخذت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خطوات إضافية لضمان بدء العمل بشكل جدي لتفعيل آلية تسوية المنازعات التي ترافق بدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتكلفت هيئة تسوية المنازعات تحديداً بمهمة مراقبة تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بموجب المادة 20 من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على النحو المبين في بروتوكول تسوية المنازعات.

42. وبالإضافة إلى إنشاء هيئة الاستئناف كمحكمة دائمة للنظر في الطعون في القضايا التي تبت فيها الأفرقة، دعونا الدول الأطراف إلى ترشيح خبراء للقائمة الإرشادية لأعضاء الهيئة. إن هيئة تسوية المنازعات هي جوهر الاتفاق، حيث ترسل إشارة قوية جدا إلى المستثمرين بأن أفريقيا ملتزمة التزاماً قوياً بقواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية

43. تعترف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدور الجماعات الاقتصادية الإقليمية "بوصفها لبنات الأساس لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". وتشدد كذلك على ضرورة "تعزيز الإنجازات في مجال تحرير الخدمات والمواءمة التنظيمية مع الجماعة الاقتصادية الإقليمية والبناء عليها".

44. من المرجح أن يؤثر تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على السياسات التجارية المقبلة للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، يعد التعاون الفعال بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ضرورة لضمان اتساق نتائج منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التقدم الإقليمي المحرز حتى الآن في التكامل التجاري. وقد اتخذت الأمانة العامة خطوات مختلفة لتعزيز هذا التعاون.

45. عُقد الاجتماع التنسيقي الأول لرؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أكرا - غانا شخصياً وافتراسياً في 20 سبتمبر 2021. بغية تعزيز التعاون بين أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في اتفاقية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال اعتماد خطة عمل للتعاون. وسوف يُرصد تنفيذ خطة العمل الموضوعية من خلال اجتماعات وتقارير تُقدم بانتظام إلى أجهزة السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي.

المشاركة في اجتماع منتصف العام التنسيقي بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية

46. إلى جانب التعاون مع أمانة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تشارك أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في اجتماع منتصف العام التنسيقي بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

47. استعرضت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تقريراً بشأن الجهود المبذولة في سبيل تسريع عملية التكامل والتنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماع منتصف العام التنسيقي الثالث المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 16 أكتوبر 2021. قدم التقرير مناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فخامة السيد محمدو إيسوفو برفقة الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، معالي السيد وامكلي مينييه

القسم الرابع مشاركة القطاع الخاص

48. سيتمثل مفتاح تحقيق التأثير والانتعاش الاقتصادي في عالم ما بعد الجائحة في العمل مع أصحاب المصلحة من جميع أنحاء القطاع الخاص والعام، ومن جميع أنحاء القارة، لضمان اتباع نهج شامل لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يؤكد جدول أعمال 2063 على ضرورة التعجيل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا. دعت اجتماعات أجهزة السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز تعاونها مع القطاع الخاص بوصفه مفتاحاً لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. عازمت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تحقيق هذا الهدف من خلال تطوير سلاسل القيمة، وتشغيل مرفق التكيف، ونظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا، وإطلاق منتدى الأعمال التابع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومعرض التجارة البينية الأفريقية.

تطوير سلاسل القيمة

49. تعد إمكانية تطوير سلاسل القيمة أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تضع المادة 3 (g) من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هدفاً متمثلاً في "تعزيز التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلسلة القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي".

50. في سياق تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومع الأخذ في الاعتبار أهمية مشاركة القطاع الخاص، حدد مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الأولويات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على سلاسل قيمة محددة يمكن أن تعزز التجارة البينية الأفريقية وتشجع الإنتاج. يجب أن تكون سلاسل القيمة هذه قادرة على تعزيز الشمولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومشاركة النساء والشباب كجزء من خططنا لمواجهة عدم المساواة والفقر والبطالة. وقد وضعنا قائمة أولية بأربع سلاسل قيمة للمجموعة الأولى من التدخلات، استنادًا إلى إمكانات عالية لتلبية الطلب المحلي والقدرة على إنتاج السلع محليًا. هذه القطاعات هي الزراعة والصناعة التحويلية الزراعية والسيارات والمستحضرات الصيدلانية والنقل والخدمات اللوجستية. تنفيذًا للأهداف المحددة، دأبت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أيضًا على تنسيق جهودها مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي (اودا - نبياد) وغيرها من هيئات الاتحاد الأفريقي.

تشغيل مرفق التكيف

51. لا شك أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستخلق فوائد كبيرة عامة وطويلة الأجل في جميع أنحاء القارة وستحفز التحول الهيكلي. مع ذلك، وكما هو الحال مع أي نظام رئيسي لتحرير التجارة، فإن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سينجم عنه أيضا بعض الاضطرابات في الأجل القريب تزامنا مع تخفيض إيرادات التعريفات الجمركية من جانب الدول الأطراف، واضطرابا في القطاعات الصناعية، وإعادة تنظيم الأعمال التجارية وسلاسل التوريد، وإزالة العمالة - غالبا بطرق لا يمكن توقعها. تشير التقديرات إلى أن الأموال اللازمة لكفالة التنفيذ المتواصل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإلغاء تكلفة التسوية ستبلغ 7.7 مليار دولار على مدى السنوات الست إلى العشر القادمة.

52. في هذا الصدد، التزمت الجمعية بموجب القرار Ext/Association/AU/ Decl.1 (XII) الصادر في يوليو 2019 بإنشاء مرفق التكيف (المشار إليه ب"المرفق"). وبناء على توجيهات الاجتماع الرابع لمجلس وزراء التجارة المنعقد في 2 فبراير 2021، تعمل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير على إنشاء مرفق التكيف المؤقت (المشار إليه ب"المرفق المؤقت"). يسرني أيضا أن أبلغكم بأن البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، كما وافق عليه مجلسه، قد تعهد بتقديم تبرع قدره واحد مليار دولار أمريكي لهذا الجهد.

53. سيعالج مرفق تكيف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التغييرات الهيكلية التي قد تكون مطلوبة، وسيدعم الدول الأطراف في معالجة نقص الإيرادات. ومن المتوقع أن يضم المرفق ثلاثة محاور (3) أساسية: صندوق الائتمان (تمويل الديون)، والصندوق العام (الأموال التي يتلقاها الأفراد من القطاعين العام والخاص، والكيانات، وعروض التمويل الميسر، والقروض الأخرى)، الصندوق الأساسي (من خلال التبرعات المقدمة من الدول الأطراف والشركاء الآخرين). وسيكون المرفق جزء من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أكرا، غانا، بينما يعمل البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير كمدير لصندوق المرفق. يهدف مرفق التكيف أيضًا إلى تمويل موظفي الأمانة من الفوائد المكتسبة من الاستثمارات التي يديرها مدير الصندوق. وتقوم أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حاليًا بوضع الصيغة النهائية

لتشغيل المرافق.

نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا

54. بموجب القرار Ext/Assembly/AU/Dec.1(XII) الثاني عشر، أطلقت الدورة الخارجية العادية الثانية عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في يوليو 2019، نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا. يعد نظام المدفوعات والتسويات للبلدان الأفريقية بمثابة بنية أساسية ثورية للسوق المالية تمكن الدفع في التجارة البنينة الأفريقية بالعملة الوطنية، مما يقلل من تكاليف تحويل العملات الأجنبية ومن الوقت اللازم لتسوية المدفوعات عبر الحدود. ومن خلال تبسيط المعاملات عبر الحدود والحد من الاعتماد على العملات الصعبة في هذه المعاملات، من المقرر أن يعزز نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا التجارة البنينة الأفريقية تعزيزا كبيرا ويدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

55. استضافت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، في 13 يناير 2022، البدء التجاري لنظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا، في أكرا، غانا. يشكل إطلاق رؤساء الدول والحكومات لنظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا نظاما نموذجيا للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تفعيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يضع النظام مناهجا وهايكل أساسية للسير الفعال للمدفوعات عبر الحدود التي وضعت بدعم من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.

56. يركز المشروع التجريبي لنظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا على المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، وبناء على توجيهات مجلس الوزراء، تعمل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع محافظي البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير ومحافظي البنك المركزي الأفريقي لوضع إطار تنظيمي بشأن المدفوعات عبر الحدود لدعم تشغيل نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا.

بدء المنتدى الأفريقي للاستثمار التجاري في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

57. أتاح دمج أفريقيا في مجال تجاري واحد فرصا عظيمة لأصحاب المشاريع والأعمال التجارية والمستهلكين في جميع أنحاء القارة، مما أطلق العنان لإمكانيات التجارة والتصنيع وعزز التصنيع في أفريقيا. إن تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبدء التعاملات التجارية من أجل التجارة المجدية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لا يتأتى إلا بمشاركة قطاع الأعمال التجارية.

58. وفي إطار قيادة هذه الأنشطة، أطلق فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو - رئيس جمهورية أنغولا، منتدى الاستثمار التجاري الأول لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 3 أغسطس 2021 جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا. فيهدف المنتدى إلى زيادة توسيع نطاق العلاقات التجارية الثنائية من خلال تشجيع الاستثمار ذي الاتجاهين والشراكات التكميلية المتبادلة في العلاقات بين البلدين، بينما توفر الأمانة العامة منصة مجدية للمشاركة.

59. ستواصل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جهودها لتوفير منصة للأعمال التجارية للمشاركات

الحكومية من خلال منتديات الأعمال والاستثمار، كما تعززت تعزيز جهودها لعام 2022. وسنسى إلى خلق فرص لدعم التزامات الحكومات المعنية مع القطاع الخاص.

معرض التجارة البينية الأفريقية

60. وأخيراً وليس آخراً، استضافت جمهورية جنوب أفريقيا معرض التجارة البينية الأفريقية الثاني (2021) في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من 15 إلى 21 نوفمبر 2021 تحت عنوان "بناء الجسور من أجل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". يعقد هذا المعرض التجاري الذي يجري كل سنتين الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، وحكومة الدولة المضيفة، والتي يشار إليها فيما عدا ذلك باسم المجلس الاستشاري لمعرض التجارة البينية الأفريقية.

61. والهدف العام لهذا المعرض هو تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق سد الفجوات القائمة في التجارة ومعلومات السوق التي تؤثر سلباً على مستوى التجارة داخل القارة. يعد معرض التجارة البينية الأفريقية بمثابة منصة تسمح لأصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة الرئيسية في التجارة بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن التجارة والاستثمار والأسواق، وتتيح فرصة فريدة للحكومة والمشتريين والمختارين والمستثمرين وأصحاب المشاريع وصانعي المنتجات لمناقشة قضايا السياسات والفرص ذات الصلة بالتجارة، كما تتيح للعارضين فرصة لعرض سلعهم وخدماتهم وإبرام الصفقات.

62. شهدت النسخة الثانية من معرض التجارة البينية الأفريقية توقيع صفقات تجارية واستثمارية بقيمة 42.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالهدف المحدد مسبقاً وهو 40 مليار دولار أمريكي. استقطب معرض التجارة البينية الأفريقية 2021 1116 عارضاً مقابل 1100 عارض مستهدف. ستستضيف جمهورية كوت ديفوار النسخة الثالثة من معرض التجارة البينية الأفريقية في نوفمبر 2023.

المناطق الاقتصادية الخاصة

63. تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بموجب المادة 23 على إنشاء وتشغيل مناطق اقتصادية خاصة أو تنفيذ ما يتعلق بها من إجراءات بغرض تسريع عجلة التنمية. عُقد الاجتماع الاستشاري الأول (الأول) لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) في ليبيرفيل، الجابون في الفترة من 1 إلى 2 نوفمبر 2021. عقد الاجتماع لدعم حكومة الجابون، التي قادت المناقشات حول معاملة المناطق الاقتصادية الخاصة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تمثل الهدف العام للاجتماع في توفير منصة لكبار المسؤولين التجاريين الأفارقة وواضعي سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة والخبراء لتبادل الآراء والخبرات حول سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة في سياق تطوير لوائح المناطق الاقتصادية الخاصة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

64. وفي ضوء نتائج هذا الاجتماع، طُلب من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تضع مشروع لوائح المناطق الاقتصادية الخاصة ينظر فيه مجلس الوزراء مع مراعاة التوصيات المقدمة خلال الاجتماع.

القسم الخامس التحديات والتوصيات

65. في ضوء التطورات المذكورة أعلاه، أقر مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة في الاجتماع المعقود في 10 أكتوبر 2021، في أكرا -غانا، بالأهمية الحاسمة لدور الجمعية في النهوض بالتقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي ما تبقى من مفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأوصى بعقد مؤتمرات قمة سنوية استثنائية (خاصة) مكرسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يقدم هذا الاقتراح باعتباره تنفيذاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو برنامج رئيسي لا يتناول التجارة فحسب، بل يتناول طائفة واسعة من السائل الإنمائية طائفة، مما يتطلب وقتاً كافياً مكرساً لتوجيه الجمعية.

66. من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أكرا بغانا يومي 28 و 29 يناير 2022. من المتوقع أن يتخذ الوزراء قرارات بشأن المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وسيقدم تقريرهم إلى الجمعية عن طريق المجلس التنفيذي. سيعقب ذلك تقرير من زعيم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيقدمه إلى جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

مسودة قرار بشأن القارة الأفريقية
منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

XXX

جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،

1. **تذكر القرار Ext/Assembly/AU/Dec.1(XIII) المعتمد في جلستها الاستثنائية الثالثة عشرة التي عقدت في 5 ديسمبر 2020 لبدء التداول التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير 2021، على أساس جداول الامتيازات الجمركية القابلة للتنفيذ والمتبادلة من الناحية القانونية، بالتوافق قواعد المنشأ والتوثيق الجمركي؛**

2. **تحيط علمًا مع التقدير بتقرير سعادة السيد يوسفو محمدو، قائد ورئيس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرئيس السابق لجمهورية النيجر، وتعتمد التوصيات بشأن التقدم المحرز منذ بدء التداول التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير 2021؛**

3. **كما تحيط علمًا بتقرير الاجتماع الثامن لمجلس الوزراء المسؤولين عن التداول التجاري الذي عقد في أكرا - غانا في xxx في 2022 xxx**

4. **تحيط علمًا أيضًا بتقرير الجلسة الأربعين للمجلس التنفيذي التي عقدت في أديس أبابا - إثيوبيا في 2 - 3 فبراير 2022 والتوصيات الواردة فيها؛**

5. **تشيد بدور جميع الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والاتحادات الجمركية، ومجلس الوزراء المسؤول عن التداول التجاري، والمؤسسات التنفيذية الأخرى لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والشركاء المتعاونين الآخرين مع الاتحاد الأفريقي، بشأن التقدم الكبير المحرز نحو الانتهاء من بقية القضايا المتعلقة في المفاوضات وبدء تداول تجاري مجديًا من الناحية التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛**

التوقيعات والتصديقات

6. **تهنى بوروندي وسيشيل وxxx لإيداعهم مؤخرًا وثائق تصديقهم على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتالي زيادة عدد الدول الأطراف إلى تسعة وثلاثين (39) دولة؛**

7. **تكرر تهنتها** للدول الأطراف التسعة والثلاثين (39) التي أودعت وثائق تصديقها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدى رئيس المفوضية، وهما: أنغولا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، والكونغو، وجيبوتي، ومصر، وإيسواتيني، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، والجابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وتوغو، وتونس، وأوغندا، وزمبابوي؛

8. **تحت** دولة الرأس الأخضر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، الذين صدّقوا على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال عملياتهم التشريعية المحلية، على اتخاذ خطوة إضافية لإيداع وثائق تصديقهم على الاتفاقية لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

9. **تدعو** بقية الدول غير الأطراف، وهما بنين؛ وبوتسوانا؛ وجزر القمر؛ وليبيا؛ وليبيريا؛ ومدغشقر؛ والمغرب؛ وموزمبيق؛ والصومال؛ والسودان؛ وجنوب السودان؛ التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن والتأهل كأحد الدول الأطراف، لزيادة حجم السوق والتداول التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية قبل xxx؛

10. **تثني** على أعضاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأربع (4) التي قدمت عروضًا جماعية كجزء من الاتحادات الجمركية، **وتحت** أعضاءها المكونين الذين لم يصدقوا بعد على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويودعون وثائقهم المعنية بالتصديق على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاتخاذ الخطوات العاجلة اللازمة للقيام بذلك قبل xxx.

بروتوكول بشأن التجارة في السلع

11. **ترحب** بتقديم 43 عرضًا للتعريف الجمركية من قبل:

أ. الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC): الكاميرون، وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، والجابون وجمهورية الكونغو؛

ب. الدول الأعضاء في جماعة شرق إفريقيا (EAC): بوروندي، وكينيا، ورواندا، وجنوب السودان، وتنزانيا، وأوغندا؛

ت. الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) بالإضافة إلى موريتانيا؛ بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا،

وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، ونيجيريا، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وتوغو، وموريتانيا؛

ث. الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)، بوتسوانا، وإسواتيني، وليسوتو، وناميبيا، وجنوب أفريقيا؛

ج. التقديمات الفردية للدول: جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، والمغرب، وساو تومي، وسيشيل، وزامبيا، وزيمبابوي.

12. تهنئ مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانتها على نقل جميع عروض التعريفات التسعة وعشرين² التي تم التحقق منها من الناحية الفنية والمتوافقة مع طرائق تحرير التعريفات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوجه الدول الأعضاء التسعة والعشرين للتعقب السريع لعمليات التوطين بغرض بدء التداول التجاري المجدي تجارياً بموجب نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

13. تؤيد التوجيه الوزاري بشأن تطبيق الجداول المؤقتة للامتيازات الجمركية من أجل ضمان التطبيق المؤقت للعروض الجمركية على الدول الأعضاء التسعة والعشرين، منتظرة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة في جداول امتياز التعريفات الجمركية.

14. تقرر أن جداول التعريفات الجمركية اللاحقة المقدمة من قبل الدول الأطراف يجب أن تحدد جدولاً زمنياً لتخفيضات التعريفات الجمركية التي تلتزم بالجدول الزمني لتخفيض التعريفات السنوية مما يحقق رسوماً خاضعة للضريبة بنسبة الصفر بالمائة على 90% من بنود التعريفات الجمركية مع الأطر الزمنية المحددة في الإجراءات وتخضع للتبادل؛

15. كما تقرر أن إلغاء التعريفات الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينبغي أن يكون عبارة عن تخفيضات سنوية في التعريفات بناءً على تاريخ بدء التداول التجاري في 1 يناير 2021، وتوجه بوجود تطبيق عمليات التقديم والانضمام المستقبلية لتخفيضات الرسوم الجمركية بعد المرحلة الحالية من التحرير على النحو المحدد في الطرائق؛

² الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك): الكاميرون، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية والجابون وجمهورية الكونغو؛

المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالإضافة إلى موريتانيا: بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وغينيا، وليبيريا، ومالي، ونيجيريا، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وتوغو، وموريتانيا؛

جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وسيشيل، وزامبيا

16. وإلى جانب ذلك توجه أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتسهيل المفاوضات بشأن نسبة 10% المتبقية من بنود التعريفات الجمركية [المنتجات الحساسة (7%) والمنتجات المستبعدة (3%) لا تتجاوز 10% من إجمالي قيمة التداول التجاري)]، وتطلب من مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تقديم الجداول النهائية لامتيازات التعريفات الجمركية على النحو المطلوب بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بحلول xxx.

17. توجه مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانتها والدول الأطراف والسلطات الجمركية إلى إعداد دفتر إلكتروني سنوي للتعريفات الجمركية يحدد التخفيض السنوي للتعريفات الجمركية من جانب الدول الأطراف؛

18. كما توجه أيضاً أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مساعدة الدول الأطراف في الانتقال إلى النظام المنسق لعام 2022 ونقل جداول امتيازاتها التعريفية إلى النظام المنسق لعام 2022.

19. تحث الدول الأطراف على التعقب السريع لنشر الإجراءات والوثائق التجارية وإقامة الهياكل التجارية الأساسية اللازمة للتداول التجاري الفعال.

20. تشيد بأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نظراً للتقدم المحرز في تيسير التداول التجاري على ممر أبيدجان - لاغوس، وتؤيد نهج الممر المتبع في تدخلات تيسير التداول التجاري نحو تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

21. توجه أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمواصلة بناء القدرات لموظفي الجمارك لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وضمان استدامتها.

22. تحيط علماً بالتقدم المحرز في مفاوضات قواعد المنشأ مع 87.8% من بنود التعريفات المتفق عليها، وتوجه مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانتها لتيسير نشر قواعد المنشأ المتفق عليها، منتظرة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بموجب مفاوضات؛

23. تصدق على المبادئ التوجيهية للتطبيق المؤقت لقواعد المنشأ لبنود التعريفات المعلقة المتبقية وفقاً لأنظمة التداول التجاري الحالية أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية لحين اعتماد جميع القضايا المتعلقة في مفاوضات قواعد المنشأ، بما يتماشى مع المادة 42 (3) الملحق 2 لبروتوكول التجارة في السلع

24. توجه مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانتها باعتماد قواعد المنشأ المتفق عليها في مسميات النظام المنسق 2022؛

25. تعتمد إعلان ليبرفيل بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة بما يتماشى مع المادة 23 من اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتثني على أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وحكومة جمهورية الجابون لاستضافتهم الناجحة لمنتدى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول المناطق الاقتصادية الخاصة.

26. تقرر تنفيذ اللوائح الخاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمبادئ التوجيهية الخاصة بالصناعات الناشئة بشكل مؤقت بمجرد اعتمادها من قبل مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لحين الاعتماد النهائي من قبل الجمعية العمومية وفقاً للمادة 11 من الاتفاقية؛

بروتوكول التجارة في الخدمات

27. ترحب بعروض الخدمات المقدمة من 43 دولة عضو وهن: بنين، بوركينا فاسو، بروندي، الرأس الأخضر، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إيسواتيني، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، ساو تومي وبرينسيبي، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، تنزانيا، توجو، أوغاندا، زامبيا؛

28. تحيط علماً بإنشاء لجنة التجارة في الخدمات ولجانها الفرعية الخمس هن: اللجنة الفرعية المعنية بالالتزام المحدد، اللجنة الفرعية المعنية بالأطر التنظيمية، اللجنة الفرعية المعنية بالاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المتعلقة بالتجارة في الخدمات، بما في ذلك منصة المدفوعات والتسوية وبوابة المفاوضات على الخدمات عبر الإنترنت والاستثمار والتجارة الإلكترونية والابتكار وحصاءات التجارة في الخدمات، واللجنة الفرعية المعنية بقواعد التجارة في الخدمات؛

29. تثنى على مجلس الوزراء للتقدم المحرز في المفاوضات بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين (الطريقة 4) في إطار التجارة في الخدمات واعتماد المذكرة الفنية بشأن الفئات المشتركة للأشخاص الطبيعيين وتوجه مجلس الوزراء لتيسير حركة رجال الأعمال في القارة.

30. تؤيد التوجيه الوزاري بشأن تطبيق الجداول المؤقتة للالتزامات المحددة بهدف ضمان التطبيق المؤقت لجداول الالتزامات المحددة من قبل XXX من الدول الأطراف، ريثما تنتهي المفاوضات في جميع قطاعات الخدمات؛

31. توعز إلى مجلس الوزراء ببدء المفاوضات في قطاعات الخدمات المتبقية بحلول مارس 2022 واختتام المفاوضات بحلول يونيو 2023.

32. **توافق** على المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن الأطر التنظيمية حسبما يرد في عناصر التفاوض بشأن الأطر التنظيمية القطاعية والشاملة لعدة قطاعات بموجب بروتوكول التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

33. **توعز إلى** مجلس الوزراء بالتعجيل بإكمال جميع المسائل المعلقة في قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية من حيث صلتها بوضع الأطر التنظيمية بحلول ديسمبر 2022؛

الهيكل الدائم لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

34. **تحيط علمًا** بتوصيات قرار المجلس التنفيذي رقم 1123 (39) الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2021 بشأن هيكل المرحلة الثانية (265 منصب) لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمدة 4 سنوات على أساس الجدارة والنهج الشفاف لتعيين المناصب في الهيكل الذي ينبغي أن يكون مفتوحًا لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

35. **ترحب** بنقل وحدة التنسيق التابعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من اللجنة إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **وتوعز إلى** الموظفين بإجراء مراجعة لمهاراتهم وكفاءاتهم لتحديد ما إذا كانوا يستوفون متطلبات الهيكل المعتمد لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

36. **ترحب** بالتعيينات في وظائف المديرين الأربعة في إطار هيكل المرحلة الأولى، **وتشيد** بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان الجدارة والنوع الجنساني والتوازن الجغرافي.

آلية تسوية المنازعات

37. **تؤكد من جديد** دور آلية تسوية المنازعات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كعنصر محوري لتوفير اليقين وإمكانية التنبؤ في حل المنازعات المتعلقة بحقوق والتزامات الدول الأطراف وفي توضيح أحكام الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

38. **تحيط علمًا** بالتقدم الذي أحرزته هيئة تسوية المنازعات في تنفيذ بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، بما في ذلك وضع قائمة دائمة بأسماء أعضاء الهيئة وهيئة الاستئناف كمحكمة دائمة نهائية؛

39. **تكفل** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية توفير الاعتمادات المناسبة في الميزانية لتمكين آلية تسوية المنازعات من أن تظل شفافة ومساءلة ونزيهة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة في حل المنازعات وفقا لأحكام الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

المرحلة الثانية من المفاوضات

40. **تثني** على مجلس الوزراء لإنشاء اللجان، ولا سيما الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الرقمية والمرأة والشباب في التجارة وطرائق التفاوض ذات الصلة، وتوعز إلى مجلس الوزراء وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بالتعجيل بإبرام جميع البروتوكولات المتعلقة بمسائل المرحلة الثانية بحلول ديسمبر 2022؛

41. **ترحب** بالتقدم المحرز في لجنة سياسة المنافسة فيما يتعلق بتسلسل العمل واحتياجات بناء القدرات، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية لوضع بروتوكول سياسة المنافسة، وتوعز إلى مجلس الوزراء وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومفوضي سلطات المنافسة في مختلف الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بوضع بروتوكول يؤدي إلى إنشاء لجنة أفريقية للمنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية؛

42. **تشير** إلى التزاماتها السابقة تجاه توسيع نطاق الشمولية في تشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تدخلات تدعم النساء والشباب الأفريقيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن إدماج صغار التجار غير النظاميين من خلال تنفيذ نظام تجاري مبسط، وتقرر إدراج بروتوكول المرأة والشباب في التجارة في نطاق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين

43. **تشيد** بالدعم المالي والتقني المقدم من بنك التنمية الأفريقي و البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير وشركاء آخرين في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما تبقى من مفاوضات متعلقة بالمنطقة؛

44. **ترحب** باستراتيجية إشراك القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوعز إلى الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتكثيف التعاون بين أمانة المنطقة والقطاع الخاص؛

أدوات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

(i) صندوق التكيف لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

45. **تشيد** بمجلس الوزراء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانة المنطقة والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير من أجل التقدم المحرز في إنشاء صندوق تكيف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمعالجة الاضطرابات قريبة الأجل بسبب تخفيض العائدات الجمركية واضطراب القطاعات الصناعية وإعادة تنظيم الأعمال التجارية وسلاسل الإمداد للامتثال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

.46

توعز إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير بتفعيل صندوق تكيف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإفادة الدول الأطراف من المرفق.

(ii) نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا

47. تشيد بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانة المنطقة والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير من أجل التقدم المحرز في تفعيل نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا، بما في ذلك النجاح في بدء المرحلة التشغيلية للنظام وتجريب وتنفيذ المعاملات في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، وتوعز إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير بنشر النظام لتغطية القارة بأسرها ووضع الأطر التنظيمية في صيغتها النهائية؛

(iii) صندوق السيارات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

تشيد بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانة المنطقة والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير من أجل تعبئة مرفق بمبلغ 1 مليار دولار لتنمية قطاع السيارات ودعم الصناعة في أفريقيا.

مجلس التجارة والتنمية الصناعية

48. تشيد بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل إنشاء مجلس التجارة والتنمية الصناعية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بموجب المادة 3 (ز) من الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوعز لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالعمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

مؤتمر القمة الاستثنائي (الخاص)

49. تسلّم بالأهمية الحاسمة لدورها في التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي ما تبقى من المفاوضات الخاصة بالمنطقة، وتوافق على توصيات مجلس الوزراء المسؤول عن التجارة بعقد مؤتمرات قمة سنوية استثنائية (خاصة) مكرسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

50. تؤيد وترحب بالاقتراح المقدم من جانب **بشأن استضافة مؤتمر القمة الاستثنائي القادم لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

يرفق مقرر اعتماد الأحكام الإضافية بالملحق 2 (قواعد المنشأ) من بروتوكول التجارة في السلع

قائمة الأحكام الإضافية ولغتها:

1. مبدأ الاستحواذ

يجب ألا تتضمن قيمة المواد غير الناشئة المستخدمة من قبل المنتج في إنتاج المنتج، لأغراض احتساب قيمة المنتج، قيمة المواد غير الناشئة المستخدمة لإنتاج المواد الناشئة والتي تُستخدم لاحقاً في إنتاج المنتج.

2. فصل المحاسبة

عند استخدام مواد ناشئة وغير ناشئة قابلة للاستبدال في إنتاج المنتج، يجب اتباع الأساليب التالية لتحديد ما إذا كانت المواد المستخدمة ناشئة أم لا:

(أ) الفصل المادي للمواد؛

(ب) أو اتباع أسلوب معترف به في مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام للدول الأطراف المصدرة بهدف إدارة المخزون، شريطة أن يُستخدم الأسلوب المحدد لإدارة المخزون لمدة لسنة مالية واحدة (1) على الأقل".

3. مبدأ السماح

1. استثناءً من أحكام المادة 6، فإن المواد غير الناشئة، والتي لا يجوز استخدامها في تصنيع منتج معين، وفقاً للشروط المنصوص عليها في المرفق 4 من هذا الملحق، يجوز مع ذلك استخدامها شريطة أن:

(أ) لا تتجاوز قيمتها الإجمالية 15% من سعر تسليم باب المصنع للمنتج النهائي؛

(ب) لا تتجاوز النسبة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة أيًا من نسب الحد الأقصى لمحتوى المواد غير الناشئة على نحو ما ورد في القواعد الخاصة بالمنتج الموضحة في المرفق 4.

2. لا تسري الفقرة 1 من هذه المادة على المنتجات المدرجة ضمن الفصول من 50 إلى 63.

3. يسري مبدأ السماح المنصوص عليه في هذه المادة رهنًا بأحكام المادة 7.

4. مذكرة تمهيدية إضافية بخصوص المرفق 4 من الملحق 2 (قواعد المنشأ) بشأن تغيير العنوان الفرعي للتعريفات الجمركية

إعمالاً للفقرة 2 من المادة 6 من المرفق الخاص بهذا الملحق،

يسري تغيير العنوان الفرعي للتعريفات الجمركية (CTSH) على النحو التالي:

i. يجب تصنيف المواد غير الناشئة المستخدمة تحت عنوان فرعي غير عنوان المنتج النهائي.

ii. يجوز إظهار العناوين الفرعية في نفس العنوان أو في عناوين مختلفة.

5. تعريف بمصطلحي "سفنهم" و "سفن تجهيز الأسماك خاصتهم" (المادة 5-2)

لا يسري تعريف مصطلحي "سفنهم" و "سفن تجهيز الأسماك خاصتهم" الواردان في الفقرة 1

(ح) و 1 (ط) إلا على السفن والسفن المؤجرة والسفن بدون طاقم وسفن تجهيز الأسماك المسجلة

في إحدى الدول الأطراف وفقاً للقوانين الوطنية لهذه الدولة الطرف وتحمل علم الدولة الطرف، كما يجب أن تستوفي أحد الشروط التالية:

(أ) أن يكون ما لا يقل عن 50% من موظفي السفينة أو سفينة تجهيز الأسماك من مواطني الدولة الطرف أو الدول الأطراف؛

(ب) أن يكون ما لا يقل عن 40% من طاقم السفينة أو سفينة تجهيز الأسماك من مواطني الدولة الطرف أو الدول الأطراف؛ مع منح استثناء مؤقت مدته 5 سنوات للدول الأطراف الجزرية يكون خلالها ما لا يقل عن 30% من طاقم السفينة أو سفينة تجهيز الأسماك من مواطني الدولة الطرف أو الدول الأطراف؛

(ت) أن يستحوذ مواطنو الدولة الطرف أو الدول الأطراف أو المؤسسات أو الوكالة أو المنشأة أو الشركة التابعة لحكومة الدولة الطرف أو الدول الأطراف على ما لا يقل عن 50% من أسهم رأس المال الخاصة بالسفينة أو سفينة تجهيز الأسماك.

استثناءً من أحكام المادة 41 من هذا الملحق، تلتزم الدول الجزرية بتطبيق الحد الأدنى من طاقم السفينة، والبالغ 40% بعد 5 سنوات. بعدئذ سيجرى مجلس الوزراء تقييماً بهدف تحقيق زيادة نهائية في المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 2 (ب) بالنسبة لكافة الدول الأطراف بنسبة تتراوح من 40% إلى 50% عقب إجراء المشاورات الواجبة. وقد عكفت بعض الأجهزة على إعداد المبادئ التوجيهية للتقييم بموجب هذه الاتفاقية بهدف تأطير عملية التقييم لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء. كما وافق مجلس الوزراء على المبادئ التوجيهية للتقييم، بما في ذلك النطاق ومعايير التقييم المحددة وتعيين المقيمين والجداول الزمنية وتحديد المسؤوليات.

6. تعريف القيمة المضافة

تعني القيمة المضافة الفرق بين سعر تسليم باب المصنع للمنتج النهائي والقيمة الجمركية للمادة المستوردة من خارج الدول الأطراف والمستخدم في الإنتاج.

7. التسليم على ظهر السفينة كأساس لاحتساب نسبة قيمة المواد غير الناشئة

يكون التسليم على ظهر السفينة أساساً لاحتساب نسبة قيمة المواد غير الناشئة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2022-01-20

Report of the Secretary General of the African Continental Free Trade Area (AFCFTA)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10386>

Downloaded from African Union Common Repository